

تقرير فحص القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة

إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

المقدمة

لقد فحصنا قائمة المركز المالي المرحلية الموجزة المرفقة للبنك السعودي للاستثمار ("البنك") والشركات التابعة له (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٥، والقوائم المرحلية الموجزة الموحدة للدخل والدخل الشامل لفترتي الثلاثة أشهر والستة أشهر المنتهيتين في ذلك التاريخ. وقائمتي التغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المرحلية الموجزة الموحدة لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التفسيرية من (١) إلى (٢٠) والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة. لم نقوم بفحص الإيضاح (١٨-ب)، ولا البيانات المتعلقة "بالإيضاحات التي نص عليها الركن الثالث من توصيات لجنة بازل (٣)" والإيضاحات المتعلقة بكفاية وهيكل رأس المال حيث أنها لا تقع ضمن نطاق الفحص الذي قمنا به. إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية وبعض المتطلبات الخاصة بالإيضاح عن كفاية رأس المال الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير المحاسبة الدولي رقم (٣٤) المتعلق بالقوائم المالية المرحلية". إن مسؤوليتنا هي إظهار نتيجة فحص هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة بناءً على الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص

تم فحصنا وفقاً للمعايير المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الخاصة بعمليات الفحص والمعايير الدولي الخاص بعمليات الفحص رقم ٢٤١٠ "فحص البيانات المالية المرحلية المنفذ من قبل مراجع الحسابات المستقل للمنشأة". يشتمل فحص القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة بصورة أساسية على توجيه استفسارات إلى المسؤولين بالبنك عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات الفحص التحليلي وإجراءات الفحص الأخرى. إن هذا الفحص أقل نطاقاً من عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية وبالتالي، لا يمكننا هذا الفحص من الحصول على تأكيدات بأننا أصبحنا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها أثناء القيام بأعمال المراجعة. عليه فإننا لا نبدي رأياً حول المراجعة.

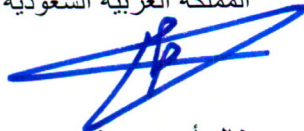
نتيجة الفحص

بناءً على فحصنا، لم يتبين لنا وجود أية أسباب تجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية المرحلية الموجزة المرفقة لم يتم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير المحاسبة الدولي رقم (٣٤).

متطلبات نظامية أخرى

وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، فقد تم الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال في الإيضاح رقم (١٨-أ) حول القوائم المالية المرحلية الموجزة المرفقة. وكجزء من فحصنا، قمنا بمقارنة المعلومات الواردة في الإيضاح رقم (١٨-أ) مع التحليل المعد من قبل البنك لتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي ولم نجد أية فروقات جوهرية.

برايس وترهاوس كوبرز
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية



خالد أحمد محضر

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٨

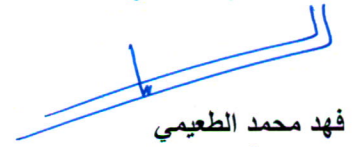


إرنست ويونغ

ص.ب ٢٧٣٢

الرياض ١١٤٦١

المملكة العربية السعودية



فهد محمد الطعيمي

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٤

٢١ شوال ١٤٣٦ هـ

(٦ أغسطس ٢٠١٥ م)

